مجلة الدراسات الإيرانية

دراسـات وأبحـاث علميـة متخصصـة

مجلة علمية نصف سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة السابعة – العدد السابع عشر – أبريل 2023م

تصدر عن

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

الحركة النسوية الألمانية واحتجاجات «مهسا أميني» في إيران.. الموازنة بين السياسة الخارجية المعيارية والواقعية

نيكـــولاس فيربيـــك

مستشار لدى المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي،
متحدث باسم مجموعة أبحاث السياسة الخارجية ونظرية العلاقات الدولية.

مقدمـــة

ينظـر بعض المراقبـين إلى الرد الألمـاني إزاء حملة القمع، التي شـنّها النظـام الإيراني ضد احتجاجات «مهسا أميني»، بأنَّه شديد اللهجة، وفي الوقت نفسه دعت جهات فاعلة أخرى إلى تبنى ردود أكثر صرامة. تستخدم هذه الدراسـة تحليلًا تاريخيًّا يقوم على أسـاس وجهة نظر واقعية كلاسيكية جديدة، لدراسة رد الفعل الألماني. وتبحث الدراسة في المنطق الممنهج لإجراءات السياسة الخارجية التي اتخذتها ألمانيا تجاه إيران بعد الاحتجاجات التي اجتاحت إيران بعد مقتل مهسـا أميني في 16 سـبتمبر 2022م. وتبحث كذلك في العوامل الداخلية التي حددت شكل ردود الفعل الألمانية الحالية تجاه الاحتجاجات، والمقصود هنا التطور الذي طرأ على السياسـة الخارجية النسوية الألمانية. وعلاوةً على ذلك، تجري الدراسة تقييمًا لردود الفعل الألمانية بعد الحادث، وتناقش نطاق الدعم الألماني في المستقبل للمحتجين الإيرانيين.

وتجادل الدراسة بأن السياسة الخارجية النسوية الجديدة في ألمانيا قد أسهمت في رفع سقف التوقعات إزاء ردود الفعل الألمانية المحتملة تجاه إيران، دون الأخذ في الحسبان المصالح ضمن إطار «الواقعية السياسية / Realpolitik»، أي السياسة التي تستند إلى السلطة والاعتبارات المادية والعملية. لهذا السبب، يُنظر على نطاق واسع إلى رد فعل السياسة الخارجية الألمانية تجاه حملة قمع النظام الإيراني ضد المتظاهرين على أنها تتسم بالغموض. وسوف يبقى رد الفعل الألماني قائمًا على أساس فرض عقوبات محدودة وإدانات دبلوماسية، خصوصًا في حال لم تتأثر المصالح الألمانية الرئيسية، ضمن إطار الواقعية السياسية بإيران، في حال لجأ النظام الإيراني إلى مزيد من التصعيد.

أولًا: مقاربة نظرية

في سبتمبر 2022م، اندلعت احتجاجات ضد النظام الإيراني عمّت أرجاء البلاد، بعد وفاة الفتاة الكردية مهسا أميني في طهران يوم 16 سبتمبر 2022م على أيدي شرطة الأخلاق الإيرانية، وقد لعِبت النساء دورًا رئيسيًّا في هذه الاحتجاجات، التي كان فيها المطلب الرئيسي للمحتجين يتمحور حول زيادة نطاق حقوق المرأة. ومن جانبه، رفض المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي هذه الاضطرابات الواسعة التي وصفها بـ«أعمال شغب» و«حرب هجينة» تُشَنّ من دول أجنبية ومنشقّين في الخارج، وقد واجه رد فعل النظام الإيراني العنيف على الاحتجاجات إدانات واسعة[1].

ورأى بعض نشطاء حقوق الإنسان والمثقفين في ألمانيا وإيران أن رد الحكومة الألمانية على حملة القمع ضد المتظاهرين الإيرانيين غير كافٍ[2]، لكن لوحظ في الوقت نفسه في الأوساط الدولية رد فعل قوي نسبيًّا من جانب ألمانيا على انتهاكات إيران لحقوق الإنسان مقارنة بالماضي[3]. وفي نفس السياق تتناقض الأبحاث التي أُجريت في السابق حول هذا الموضع، فهي إما تنتقد ألمانيا لفشلها في تطبيق القيم المعيارية، في سياق تفاعلها مع إيران خلال الاحتجاجات[4]، وإما تُدين ألمانيا بمعيارية قصوى ألحقت بسببها الضرر بالمصالح الاقتصادية والأمنية الألمانية بشدة. القصد بالمعيارية (Normativity) هنا «معيار الصواب والخطأ من منظور الأنظمة السياسية والمجتمعات»[5].

استخدمت هذه الدراسة تحليلًا تاريخيًّا من أجل دراسة العوامل التي أثرت في رد الفعل الألماني تجاه الحملة التي شنّها النظام الإيراني ضد الاحتجاجات، من خلال النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة، لا سيما في خضمّ التطور الجديد الذي طرأ على «السياسة الخارجية النسوية / FFP» في ألمانيا. فمنذ عام 2021م أسهمت السياسة الخارجية الألمانية النسوية في رفع سقف التوقعات إزاء رد فعل البلاد تجاه إيران، دون الأخذ في الاعتبار ما تبقى من المصالح المحورية، في إطار السياسة الواقعية والنفوذ المحدود. لهذا السبب، سوف يبقى رد الفعل الألماني قائمًا بصورة أساسية على فرض عقوبات محدودة وإدانات دبلوماسية، خصوصًا في حال لم تتأثر مصالح ألمانيا الأساسية، في إطار الواقعية السياسية في إيران، وفي حال لجأ النظام الإيراني إلى مزيد من التصعيد. ولن يتعارض هذا التوجه مع أساسيات السياسة الخارجية الألمانية النسوية.

تدرك النظرة الواقعية الكلاسيكية الجديدة[6] وجود توزيع نسبي للقوى في النظام الدولي، بصفته الإطار المرجعي الأساسي للسياسة الخارجية للدولة، إلا أن الواقعية الكلاسيكية الجديدة تنظر إلى هذا التوزيع من منظور العوامل المتغيرة على صعيد السياسة المحلية. ويمكن أن يكون لبعض العوامل تأثير أكبر على قرارات السياسة الخارجية، على نحو يتجاوز القيود والفرص الجيوسياسية التي يوفرها النظام الدولي، مثل تصورات صانعي القرار الرئيسيين، ومجموعات المصالح السياسية، والثقافة الإستراتيجية، ومؤسسات الدولة. يشكل الإطار التحليلي هذا وسيلةً ملائمة جدًّا لتقييم رد الفعل الألماني إزاء حملة القمع التي يشنّها النظام الإيراني ضد الاحتجاجات، إذ كان يعتقد سابقًا أن متغيرات الواقعية السياسية (المصالح الأمنية والاقتصادية) تلعب دورًا فعالًا في تشكيل العلاقات الألمانية-الإيرانية، لكن اليوم يمكنا ملاحظة حدوث تغيير جذري (تدهور) في العلاقات بين البلدين، دون وقوع تغيير جوهري في هذه المتغيرات نفسها (المصالح الأمنية والاقتصادية)، ويكمن تفسير هذا التغيير في السلوك الألماني على الصعيد المحلي. ويشير حجم التغير في السلوك إلى تأثير هذه المتغيرات الجديدة على الصعيد المحلي، مقارنةً بالعوامل النظامية/الهيكلية القائمة منذ فترة طويلة (وهي الأمن والاقتصاد بمعناهما الكلاسيكي المتمركز حول الدولة). ويُعَدّ التطور الذي طرأ على السياسة الخارجية الألمانية النسوية منذ عام 2021م أحد أهم المتغيرات المحلية المهمة التي تسهم في تشكيل توقعات السياسة الخارجية الألمانية تجاه إيران.

تقدم الدراسة تحليلًا لمنطق منهجيات السياسة الخارجية الألمانية تجاه إيران. بعد ذلك تسلط الدراسة الضوء على العوامل المحلية التي شكلت رد الفعل الألماني الحالي تجاه الاحتجاجات الإيرانية، وتحديدًا التطور الذي طرأ على السياسة الخارجية الألمانية النسوية. وفي هذا السياق توضح الدراسة رد الفعل الألماني تجاه الحملة ضد المتظاهرين الإيرانيين، وتناقش نطاق الدعم الألماني المتزايد المحتمل للاحتجاجات.

ثانيًا: المنطق الواقعي لسياسة ألمانيا الخارجية تجاه إيران

تشكلت العلاقات الثنائية بين ألمانيا وإيران على أساس المصالح الاقتصادية والأمنية. وكجزء من سياسة التوازن، سعت ألمانيا إلى إقامة علاقات اقتصادية وثيقة مع إيران، لكن في سياق التهديد الأمني المتزايد الذي تشكله إيران من خلال برنامجها للأسلحة النووية، حاولت ألمانيا السير على خطى واشنطن، وحاولت الضغط على إيران من أجل تخفيف حدة التصعيد. وبسبب العلاقات الاقتصادية الوثيقة، خصوصًا في القطاع التكنولوجي، أصبحت ألمانيا الشريك التجاري الأوروبي الأساسي لإيران، الأمر الذي منح ألمانيا الفرصة لتحقيق أرباح اقتصادية ضخمة، وتسويق هذا التوجه للعالم الخارجي باعتباره نوعًا من سياسة «التغيير من خلال التجارة». وكانت هذه السياسة متجذرة بعمق حتى وقت قريب في السياسة الألمانية، إذ من الممكن أن تسهم الزيادة في حجم التجارة، التي ترتبط بالدبلوماسية الفعالة، في صرف اهتمام الدول بإرساء الديمقراطية[7].

ومع ذلك يبدو أن هذه السياسة قد فشلت، على أقل تقدير منذ قيام روسيا بغزو أوكرانيا. وفي مقابل سياسة التوازن التي تتبعها ألمانيا، ضغطت برلين على طهران لكبح جماح سلوكها العدواني المتزايد في المنطقة، من خلال تعاونها الوثيق مع حلفائها التقليدين في الغرب مثل الولايات المتحدة. وفي ظل موقف ألمانيا المعتدل نسبيًّا تجاه إيران، لطالما نظرت طهران إلى برلين على أنها قوة موازنة للولايات المتحدة ووسيط بينها وبين الغرب[8].

ويمكن استعراض الأبعاد الاقتصادية والأمنية للعلاقات الألمانية-الإيرانية في السنوات الأخيرة بمزيد من التفصيل، على النحو الآتي:

1. العلاقات الاقتصادية:

تُعَدّ ألمانيا أكبر شريك تجاري لإيران في الاتحاد الأوروبي، إذ ارتفعت نسبة الصادرات الألمانية إلى إيران 12,7% في الفترة من يناير إلى نوفمبر 2022م، وبلغت 1,5 مليار يورو. وتجاوزت تلك النسبة حجم التجارة لعام 2021م بأكمله البالغ 1,4 مليار يورو، وذلك في الوقت الذي تعرضت فيه إيران لعقوبات أمريكية صارمة. وعقب انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني أو ما يُعرف بـ«خطة العمل الشاملة المشتركة /JCPOA» في مايو 2018م، تراجع حجم التجارة بين إيران وأوروبا بأكثر من 78% مقارنةً بعام 2017م، بسبب العقوبات الأولية والثانوية التي جاءت في سياق حملة الضغوط القصوى الأمريكية ضد إيران. ومع ذلك، ظهر توجُّه إيجابي في ألمانيا إزاء التجارة مع إيران في عام 2020م، فقد زادت التجارة بنسبة 6%، وبلغت 0,8 مليار يورو، أي ما يقرب من مليار يورو، وهي أعلى من متوسط حجم التجارة الإيرانية مع الاتحاد الأوروبي، الذي بلغ 700 مليون يورو. وبوجه عام، يعود السبب الرئيسي في انخفاض حجم التجارة مقارنةً بالأعوام السابقة إلى تنوع التجارة الإيرانية، خصوصًا مع تنامي دور الصين خلال فترة العقوبات على إيران وبعد انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة. ومع ذلك، تتسم العلاقات الاقتصادية الإيرانية-الألمانية بالمرونة النسبية تجاه عديد من العقوبات الدولية على إيران، على الرغم من انخفاض نسبة المواد الخام (خصوصًا النفط الخام ومكثفات الغاز) في التجارة الثنائية إلى الصفر بسبب العقوبات التي فرضتها إدارة ترامب على إيران. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المواد الخام هي السلع التي تعرضت لأشد العقوبات الدولية صرامةً. لذلك فإنّ معظم السلع المتداولة بين ألمانيا وإيران لم تتأثر إلى حدٍّ ما بالعقوبات، بمعنى أن السوق الإيرانية تعرضت نسبيًّا لانخفاض ضئيل، لأهميتها بالنسبة إلى ألمانيا[9].

2. العلاقات الأمنية:

أعربت ألمانيا عن رفضها امتلاك إيران قنبلة نووية، وبنيت علاقتهما الثنائية على هذا الأساس، خصوصًا أن عدم امتلاك إيران لقنبلة سيؤثر في العلاقات الاقتصادية، وسيفسح المجال لتفاعلات سياسية منظمة بين البلدين. في يوليو 2015م كانت ألمانيا الدولة الوحيدة غير العضو في مجلس الأمن الدولي التي أبرمت، إلى جانب الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، «خطة العمل الشاملة المشتركة» مع إيران، وهي اتفاقية قيدت بفاعلية عسكرة إيران للطاقة النووية. وقد واصلت ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي دعم «خطة العمل

الشاملة المشتركة»، حتى بعد انسحاب الولايات المتحدة في عام 2018م. ومنذ أبريل 2021م انخرطت الترويكا الأوروبية (ألمانيا وبريطانيا وفرنسا) في مفاوضات مع روسيا والصين وإيران والولايات المتحدة، لحثّ الأخيرة على العودة إلى «خطة العمل الشاملة المشتركة»، وتجديد التزام إيران تعهداتها بموجب الاتفاقية[10].

ومع ذلك، أعلنت ألمانيا في أواخر ديسمبر 2022م أنه لا توجد أسباب تدعو لاستئناف المحادثات حول «خطة العمل الشاملة المشتركة» في هذا الوقت للأسباب التالية: عدم استعداد إيران بالسماح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة المواقع غير المعلنة التي كشف عن احتوائها على آثار اليورانيوم، ومغالاة إيران في مطالبها الجديدة في المحادثات النووية، وحالة حقوق الإنسان في إيران بعد حملة القمع العنيفة التي قام بها النظام الإيراني ضد المتظاهرين الإيرانيين[11].

اتجهت ألمانيا بعد إبرام «خطة العمل الشاملة المشتركة» في عام 2015م نحو الموازنة بين إيران والمملكة العربية السعودية للحفاظ على الاستقرار الإقليمي. ومع إعادة ألمانيا والاتحاد الأوروبي بوصلتهما نحو سياسات الطاقة والأمن بسبب الحرب في أوكرانيا، والدعم العسكري الإيراني لروسيا، وزيادة نسبة انتهاكات حقوق الإنسان في إيران، تنامت الإمكانيات لبناء تعاون وثيق بين ألمانيا والاتحاد الأوروبي ودول الخليج[12]، التي تعثرت حتى الآن بسبب عدم اكتراث برلين لأنشطة إيران الإقليمية المزعزعة للاستقرار، وما تبع ذلك من إهمال لدعم مجال صناعة الأسلحة في دول مثل المملكة العربية السعودية[13].

إجمالًا، يمكن القول إنّ العوامل الاقتصادية والأمنية أسهمت في تشكيل علاقة ألمانيا بإيران في السنوات الأخيرة، ولم تتأثر العلاقات نسبيًّا بسجلّ إيران في مجال حقوق الإنسان حتى وقت قريب. ومع ذلك، تنامى اهتمام ألمانيا بحقوق الإنسان منذ عام 2021م على أقل تقدير، ويرجع ذلك إلى المطالبات المتزايدة على المستوى المحلي لتبنّي نهج سياسة خارجية موجهة نحو حقوق الإنسان، التي توّجت المبادئ التوجيهية الرسمية لبرنامج «السياسة الخارجية النسوية / FFP» التي نشرت مؤخرًا في ألمانيا. وسوف تجري مناقشة السياسة الخارجية الألمانية النسوية الجديدة بالتفصيل في القسم التالي[14].

ثالثًا: المنطق الداخلي السائد لعمل السياسة الخارجية الألمانية تجاه إيران

أثَّر دور الجهات الفاعلة المختلفة في أثناء عملية صنع القرار محليًّا في رد ألمانيا إزاء الاحتجاجات الإيرانية، ما مكّن ألمانيا من توجيه انتقادات أكثر حدة ضد إيران. ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يأتي:

1. حكومة ترتكز على حقوق الإنسان:

يرى «الحزب الديمقراطي الاجتماعي/SPD» الألماني بزعامة أولاف شولتس نفسه بأنه حزب سلام يصبّ تركيزه على الدبلوماسية والحوار، ومنع اندلاع الأزمات المدنية، وبناء السلام، بالإضافة إلى العمل الدولي متعدد الأطراف، إذ يميل شولتس حتى الآن إلى إبداء ردود أفعال في ما يتعلق بالسياسة الخارجية. أما «حزب الخضر الألماني» فهو جزء من الحكومة الألمانية، بتبني

سياســة خارجية أوروبية فعالة، من أجل إرساء الســلام وحقوق الإنسان وحماية المناخ، ويناصر الحزب سياسة خارجية نسوية بإشراف متواصل من وزيرة الخارجية أنالينا بيربوك. وقد تمخض عن هذا الالتزام ما نصت عليه اتفاقية الائتلاف الحاكم بألمانيا والمبرمــة في نوفمبر 2021م، وهو: «نريد بالتعاون مع شركائنا تعزيز حقوق وموارد وتمثيل النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم، وتعزيز التنوع الاجتماعي على نحو يتماشــى مع السياســة الخارجية النسوية /FFP»[15]. وتُعَدّ السياسة الخارجية النسوية نهجًا قائمًا على حقوق الإنسان التي تصبّ تركيزها على الأمن البشري، وتولّي قضايا المساواة بين الجنســين اهتمامًا خاصًا. ومن العناصر الرئيسية للسياسة الخارجية النسوية: حماية النساء والفتيات والفئات المهمشة، و«التقاطعية أو تقاطع أشكال التمييز»، وهي فرع من النسوية تؤكد تشابك التمييز في جميع أشكال الهويات السياسية والاجتماعية، وفئات أخرى في النزاعات المسلحة، ومشاركتهم على قدم المساواة في عمليات السلام، وأخذ المرأة بعين الاعتبار عند وضع الميزانية.

بالإضافة إلى ذلك، يُعَدّ تنفيذ قرار الأمم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 «المرأة والسلام والأمن» من المبادئ التوجيهية الأولى التي وضعتها ألمانيا لنفسها في برنامجها الجديد للسياسة الخارجية النسوية، والتي تعني إدماج وجهات نظر النساء والفئات المهمشة في النشاط العالمي من أجل السلام والأمن. كانت ألمانيا مؤيدًا قويًّا للقرار 1325 منذ صدوره عام 2000م[16]. وفــي الدوائر الحكومية يجري الحديث عن نهج «3R+D» الذي «يهدف إلى تعزيز حقوق وتمثيل وموارد النساء والفئات المهمشة، وكذلك تعزيز التنوع»[17]. وقُدّم هذا النهج لأول مرة ضمن إطار السياســة الخارجية النســوية الســويدية، ويســعى هذا النهج من المنظور الجامع للقطاعات المتعددة ومنظور ما بعد الاســتعمار إلى عدة أهداف، أولًا: إنشــاء حقوق متســاوية ومشاركة متســاوية في العمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياســية للنساء والفئات المهمشة. ثانيًا: توفير الموارد الكافية للسياسة الخارجية النســوية، وتوفير الفرص للنساء والفئات المهمشة، للحصول على الموارد المالية والبشرية والطبيعية والموارد غير الملموسة، مثل التعليم والإنترنت.

وبصورة عامة، تتضمن السياسة الخارجية النسوية الألمانية عشرة مبادئ توجيهية، تتركز على الأنشــطة العلنية والإلكترونية، لتحقيق المساواة في الحقوق والتمثيل وحصول النساء على الموارد. علاوةً على ذلك، يجب تعزيز المســاواة بين الجنســين، والتنوع والاندماج في المجتمع الألماني، والخدمات الدبلوماســية. يتناسب نهج السياسة الجديد، من خلال تركيزها على الأمن البشــري، الذي يشــمل أيضًا الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، مع ثقافة ألمانيا الإستراتيجية في ضبط النفس من الناحية العسكرية، والتركيز على إدارة الصراع المدني المترسخ في المشهد السياسي للبلاد، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

2. مجتمع مدني معبر:

يدفع المجتمع المدني باســتمرار نحو تبني ألمانيا ردود فعل تجاه إيران، ففي 22 أكتوبر من عام 2022م نظمت مظاهرة في برلين ضمّت نحو 80 ألف مشارك من جميع أنحاء أوروبا، حينها انطلقت احتجاجات أكبر حجمًا في مدن أخرى، مثل هامبورغ وشتوتغارت، ضد النظام الإيراني، وعبّرت تلك الاحتجاجات عن تضامنها مع المتظاهرين الإيرانيين طوال الفترة التي امتدت من أكتوبر 2022م

إلى يناير 2023م[18]. مثّلت الجالية الإيرانية في ألمانيا، التي تضم نحو 100000 شخص، والاتحاد الأوروبي، صوتًا بالغ الأهمية للمطالبة بتبني ألمانيا لردود فعل أكثر صرامة ضد النظام الإيراني. وعلى سبيل المثال، في 16 يناير 2023م حثت الجالية الإيرانية الاتحاد الأوروبي على إدراج الحرس الثوري الإيراني منظمة إرهابية، في مسيرة تضامنية في ستراسبورغ[19].

ولكي لا يكون رد الفعل على الاحتجاجات وانتهاكات حقوق الإنسان في إيران ضعيفًا لا يرقى إلى المستوى المطلوب، ولتجنب عدم التزام المعايير الحقيقية العالية للسياسة الخارجية النسوية، طالبت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بفرض عزل سياسي واقتصادي كامل ضد النظام الإيراني. وشملت مطالبهم الرئيسية ما يأتي:

- أولًا: تصنيف الحرس الثوري الإيراني منظمة إرهابية.
- ثانيًا: إعلان إيران دولة إرهابية.
- ثالثًا: لا مزيد من المفاوضات مع النظام الإيراني.
- رابعًا: تجميد العلاقات الدبلوماسية مع إيران.
- خامسًا: طرد السفير الإيراني لدى ألمانيا.
- سادسًا: إغلاق السفارة الإيرانية في برلين.
- سابعًا: فرض عقوبات واسعة النطاق أكثر قسوة ضد جميع الأعضاء الرئيسيين في النظام الإيراني وأركانه.

ونظرًا إلى رفع سقف المطالب من عدة جهات فاعلة في المجتمع المدني، فلم يرتقِ الدعم الألماني للحركة الاحتجاجية الإيرانية، كما هو موضح في القسم التالي، إلى مستوى توقعات المجتمع المدني.

رابعًا: رد فعل ألمانيا على تصاعد العنف ضد المتظاهرين الإيرانيين

دفعت مجموعة مختلفة من الإجراءات الإيرانية إلى اتخاذ ألمانيا موقفًا ضد إيران. من هذه الإجراءات: أولًا: قمعت إيران إرادة المحتجين الذين يريدون الحرية. ثانيًا: دعمت إيران روسيا في حربها ضد أوكرانيا. ثالثًا: رفضت إيران التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. مع ذلك، يشكل السجلّ الحقوقي «السيئ» للنظام الإيراني، وحملة القمع التي يشنها ضد الحركة الاحتجاجية، الدافع الرئيسي لتبني ألمانيا لموقفها ضد إيران. ويمكن توضيح الموقف الألماني على النحو الآتي:

1. مبادرات الدبلوماسية:

ندَّد المستشار الألماني أولاف شولتس مرارًا وتكرارًا بالنظام الإيراني في وسائل الإعلام وفي الاجتماعات الثنائية مع المسؤولين الإيرانيين، بسبب قمعه المتظاهرين، والقيام بعمليات إرهابية. وحظيت تصريحات المستشار بشهرة واسعة في ألمانيا، خصوصًا تلك التي وجّهها إلى قادة إيران في نوفمبر 2022م، عبر بودكاست حكومي، قال فيه: «ما نوع الحكومة التي تطلق النار على شعبها؟»[20]. وفي 03 نوفمبر 2022م، أصدرت ألمانيا تحذيرًا من السفر إلى إيران، قائلةً: «ثمة خطر حقيقي من تعرض مواطنين ألمان للاعتقال التعسفي، والحكم عليهم بالسجن لفترات

طويلة». وفي أواخر الشهر نفسه، وبناءً على مبادرة من ألمانيا وأيسلندا، أيَّدَت أغلبية بسيطة من 25 دولة من أصل 47 دولة عضوًا في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (UNHRC) اتخاذ قرار يفضي إلى إجراء تحقيق في تصرفات الأجهزة الأمنية الإيرانية ضد المتظاهرين، ونتيجة للتصويت استبعدت إيران من لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة (CSW)[21].

في أواخر ديسمبر من عام 2022م، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الألمانية كريستوفر برغر لممثلي وسائل الإعلام إنّ ألمانيا لا ترى أي سبب يدعو لإحياء المحادثات النووية المتوقفة بسبب أوضاع حقوق الإنسان المزرية في إيران[22]. وفي أوائل يناير، استدعت ألمانيا ودول غربية أخرى، مثل فرنسا والنرويج، سفراء إيران ووجّهت إليهم احتجاجًا شديد اللهجة على إعدام المتظاهرين الإيرانيين، وشددت وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بربيوك في مقابلة لاحقة مع الصحفيين على أن عمليات الإعدام لن تمرّ بلا عقاب، ويجب أن يبقى الاتحاد الأوروبي موحدًا، وألا يغضّ الطرف عن انتهاكات حقوق الإنسان في إيران[23]. وعدّ إرسال دعوات لشخصيات معارضة إيرانية لحضور مؤتمر ميونيخ الأمني في منتصف فبراير 2023م، وعدم دعوة أي مسؤولي إيراني، رسالةً قويةً إلى طهران، أظهرت مدى تضامن برلين مع الحركة الاحتجاجية في إيران[24]. وفي الوقت الذي ترافقت فيه المبادرات الدبلوماسية مع عديد من حزم العقوبات التي أقرّتها ألمانيا والاتحاد الأوروبي، لا تزال الحكومة الألمانية تواجه التهم مرارًا وتكرارًا بأن رد الفعل الألماني تجاه الاحتجاجات يأتي دائمًا بعد فوات الأوان، ويفشل في إيجاد رد الفعل المناسب إزاء الأحداث غير المسبوقة التي تتوالى فصولها في إيران.

2. عقوبات ألمانيا والاتحاد الأوروبي ضد إيران:

لم تقترح الدول الأوروبية فرض عقوبات كنوع من رد الفعل الذي يمكن أن يشجع المتظاهرين الإيرانيين، لكن في منتصف أكتوبر 2022م فرض الاتحاد الأوروبي أول حزمة عقوبات على شرطة الأخلاق الإيرانية، وأكثر من عشرة أفراد وكيانات أخرى، بما في ذلك أعضاء من «البسيج»، بسبب انتهاكات حقوق الإنسان. وفي الشهر التالي أعاد الاتحاد الأوروبي فرض عقوبات على 31 فردًا وكيانًا في إيران، بما في ذلك أعضاء في الحرس الثوري الإيراني. وبعد أن أعدمت إيران المتظاهر الثاني من المعتقلين في ديسمبر 2022م، فرض الاتحاد الأوروبي حزمة عقوبات ثالثة على عدة أفراد من الحرس الثوري الإيراني[25]. وفي 23 ديسمبر 2022م فرضت الحكومة الألمانية تعليقًا على إجراءات كانت الدولة قد اتخذتها لتعزيز الأعمال التجارية مع إيران، بسبب قمع الاحتجاجات في البلاد، وسيؤثر تعليق الإجراءات في اعتمادات التصدير وضمانات الاستثمار، بالإضافة إلى تدريب المديرين في ألمانيا، وبرامج المعارض التجارية في إيران، التي افتُتحت في عام 2016م، بعد إبرام خطة العمل الشاملة المشتركة، لكنها بقيت مغلقة منذ عام 2019م، على أقل تقدير[26].

في الوقت الذي تصبّ فيه ألمانيا تركيزها حاليًّا على زيادة نطاق الضغط على النظام الإيراني، لا يزال الجدل الرئيسي، الذي جرى في الاتحاد الأوروبي حول وضع الحرس الثوري الإيراني على قائمة الإرهاب، يراوح مكانه على الرغم من استمرار الاحتجاجات في الاتحاد الأوروبي[27]، واتخاذ البرلمان الأوروبي قرارًا بالأغلبية في يناير 2023م بإدراج الحرس الثوري الإيراني على القائمة السوداء. كما فرض الاتحاد الأوروبي، إلى جانب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، مزيدًا من

العقوبات على 18 شخصًا و19 كيانًا، واشتملت على حظر السفر وتجميد الأموال، في 23 يناير 2023م[28].

وفي 20 فبراير 2023م فرض الاتحاد الأوروبي زيدًا من العقوبات على 32 فردًا إضافيًّا وكيانين مسؤولين عن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في إيران[29]. وفي الوقت الذي لا تزال ترتفع فيه الأصوات في البرلمان الألماني للمطالبة بتصنيف الحرس الثوري الإيراني منظمة إرهابية، لا تزال برلين ومسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل مترددين في إدراج الحرس الثوري على قائمة المنظمات الإرهابية، دون صدور قرار من المحكمة في دولة عضو بالاتحاد الأوروبي[30]. ومع ذلك، لا يزال قرار المحكمة معلقًا. وشددت وزيرة الخارجية الألمانية، أنالينا بربيوك على أنه لا ينبغي استبعاد فكرة تصنيف الحرس الثوري الإيراني منظمة إرهابية، مشددًا على أن قرار المحكمة ليس ضروريًّا تمامًا من الناحية الإجرائية، وتوجد أدلة كافية لإدراج الحرس الثوري على القائمة السوداء[31].

في حزمة أخرى من العقوبات، قررت الترويكا الأوروبية إغلاق آلية دعم التبادل التجاري «إينستكس / INSTEX» مع إيران، في 10 مارس 2023م، التي أنشأتها لتخفيف آثار العقوبات الأمريكية، لا سيما تلك التي تتعلق بالاحتياجات الإنسانية. ومع ذلك، أغلقت إيران الآلية بشكل منهجي، لرفضها إجراء أي معاملات مالية. من المنظور الإيراني، هذه الآلية بمثابة بادرة رمزية من الأطراف الأوروبية في خطة العمل الشاملة المشتركة للتأكد من مدى التزام إيران الاتفاق النووي. وتعتقد طهران أن عدم جدية الحكومات الأوروبية هو السبب الرئيسي لفشل الآلية، لخشيتهم من التعرض لأعمال انتقامية من الولايات المتحدة[32].

خامسًا: التداعيات وآفاق المستقبل

دفعت حركة الاحتجاج الإيرانية بالسياسة الخارجية النسوية الألمانية الموجهة نحو حقوق الإنسان لأن تكون محط اهتمام عالمي، لكن برلين واجهت انتقادات لاذعة على أثرها، لأنها كانت حلقة وصل ضعيفة مع المتظاهرين، ولم تؤدِّ إلى اتخاذ مواقف صارمة ضد التجاوزات التي يرتكبها النظام. في حين قالت الحكومة الألمانية إنها شرعت في إجراء تغييرات جوهرية في سياستها تجاه إيران، يوجد بعض الحقائق التي تثبت عكس ذلك. أولًا: لا تزال ألمانيا الشريك التجاري الأول لإيران على المستوى الأوروبي. ثانيًا: عدم تطبيق عزلة دبلوماسية، وعدم تجميد العلاقات الثنائية ذات التأثير الواسع النطاق. ثالثًا: لا تزال العقوبات، التي تستهدف المسؤولين الإيرانيين بسبب ارتكابهم انتهاكات حقوق الإنسان في أثناء حملات القمع ضد المتظاهرين الإيرانيين، غير شاملة بما يكفي لإضعاف النظام الإيراني بعمق، وسوف يكون تصنيف الحرس الثوري الإيراني منظمة إرهابية أمرًا بالغ الأهمية في تحقيق الهدف الأخير، إلا أن القرار لم يُتخذ بعدُ بهذا الشأن.

بالإضافة إلى ذلك، أسهمت السياسة الخارجية الألمانية ضمن إطار حقوق الإنسان والنهج النسوي في خلق توقعات عالية السقف إزاء رد فعل البلاد حول حملة القمع التي يشنها النظام الإيراني ضد المتظاهرين، وأيضًا الأعمال العدائية الأخرى على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ومع ذلك فإنه من الواضح أن النهج الألماني المتمثل بفرض العقوبات ذات النطاق المحدود

والاحتجاجات الدبلوماسية أو الإدانات ذات الطابع النمطي يأخذ بعين الاعتبار المصالح الألمانية الواقعية الملموسة لعدة أسباب، أولًا: المخاوف الدائمة من أن فرض ضغوط كبيرة على إيران قد يهدد جهود إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة، على الرغم من تصريحات الحكومة الألمانية الأخيرة بأن تركيزها ينصبّ على حالة حقوق الإنسان في إيران. ثانيًا: المصالح الاقتصادية، خصوصًا على خلفية العبء الاقتصادي الذي خلّفه الغزو الروسي لأوكرانيا. ثالثًا: المخاوف من الآثار التي قد يخلفها تصنيف الحرس الثوري الإيراني منظمة إرهابية على السكان الإيرانيين وعلى الجهود الدبلوماسية. رابعًا: عدم وجود اهتمام بالغ بتغيير النظام لما قد يخلفه هذا التوجه من حالة عدم استقرار في إيران والمنطقة.

على صعيد متصل، خلق التركيز الألماني على سياسة خارجية موجهة نحو حقوق الإنسان توقعات زائفة بأن برلين سوف تضحي بكل شيء للوقوف في وجه النظام الإيراني. وأنتج هذا التوجه معايير مغلوطة استغلّها منتقدو السياسة الخارجية النسوية، مثل تقديم الدعم اللامحدود للمتظاهرين، لدرجة دعمهم للإطاحة بالنظام الإيراني[33]. تسيء هذه التوقعات الحكم على قدرة ألمانيا المحدودة على التأثير في الأحداث في إيران، وتغض الطرف عن الموازنة ما بين الاعتبارات الاقتصادية والأمنية بالشكل المطلوب. وليست السياسة الخارجية النسوية بمنأى عن الاعتبارات الواقعية، إذ إنها تُعَدّ مشروعًا بعيد المدى لمجابهة النظم الداعية لعدم المساواة، مع إدراكها لهذه الاعتبارات الواقعية.

علاوةً على ذلك، تُعَدّ إيران اختبارًا لمدى جهوزية ألمانيا لاتخاذ تدابير تدريجية وعملية على المدى البعيد، وينبغي الحكم على الدبلوماسية الألمانية حول ما إذا بدأت الآن في إيجاد شبكات وتحالفات لصنع التغيير، وتمكين الفئات المهمشة في الداخل والخارج. تدرك السياسة الخارجية النسوية أن التغيير يحدث من الأسفل إلى الأعلى، وينشأ بواسطة أشخاص وأماكن لم تأخذها ألمانيا بعين الاعتبار تاريخيًّا[34]. ولن يكون التغيير التدريجي في إيران نتاجًا للسياسة النسوية في ألمانيا، بل سيكون من ثورة نسوية إيرانية، وهذا يعني تحقيق المطالب بالمساواة في الحقوق على أيدي النساء الإيرانيات، وكذلك المجموعات الأخرى التي تلعب دورًا قياديًّا في الاحتجاجات الإيرانية. ويمكن لألمانيا أن تلعب دورًا بالغ الأهمية، وإن كان محدودًا، في التوصل إلى هذه النتيجة.

أخيرًا، يمكن تصور سيناريوهين مستقبليين في خضمّ التطورات الحالية التي طرأت على العلاقات الأمنية الألمانية-الإيرانية، وأوضاع حقوق الإنسان في إيران، إذ ستواصل ألمانيا ضمن إطار السياسة النسوية طرح قضية حقوق الإنسان والأمن الإنساني في أي جهود دبلوماسية مع إيران، لمعالجة الأسباب الجذرية التي تقف خلف الصراع والعنف.

السيناريو الأول: استخدام لغة تراعي اعتبارات المساواة بين الجنسين، وتقاطع أشكال التمييز، في الرسائل الأساسية الموجهة للرد على انتهاكات حقوق الإنسان في إيران، وهذا لم يطبق بصورة متواصلة إلى الآن. يمكن تحقيق مزيد من تعزيز العمل في سبيل استئصال جذور الاضطهاد في إيران. على سبيل المثال، من خلال الاستماع من كثب لاحتياجات المدنيين الإيرانيين، ومن خلال النظر في جمع وتحليل البيانات من منظور المساواة بين الجنسين لتحديد

مزيد من مصادر الاضطهاد في إيران، وذلك لتسليط الضوء على طبيعة تقاطع أشكال التمييز الخاصة بتلك المصادر[35].

ستعمل ألمانيا من كثب لإجراء حوار مع منظمات المجتمع المدني الموثوقة في المهجر، لدعم التوثيق وعمليات التحقق من انتهاكات حقوق الإنسان التي لا حصر لها، بُغية محاسبة المسؤولين الإيرانيين وتقديم مطالب محددة وصريحة تخص حقوق الإنسان، إذ تساندها تدابير مشددة وموجهة ضد الأفراد والكيانات لتقليل حجم الضرر الذي يلحق بالنساء والفئات الضعيفة. تعمل ألمانيا على المستوى الإقليمي مع دول مثل العراق وتركيا وباكستان لتسهيل تأمين ملاذات آمنة للنساء والمدافعين عن حقوق الإنسان، وتعزز تركيزها على المساواة بين الجنسين في إطار سياستها الخارجية[36].

السيناريو الثاني: في سياق التصعيد الإيراني المتزايد في المنطقة، وكذلك ضد ألمانيا والاتحاد الأوروبي، يزداد الإجماع الأمريكي-الأوروبي من أجل اتخاذ إجراءات أكثر صرامة ضد إيران، استنادًا إلى المخاوف الأمنية العميقة التي سوف قد تقود في نهاية المطاف إلى دوامة تصعيد، لأن إدارة النظام الإيراني للأزمة تعتمد في الغالب على التصعيد. وسوف يزيد هذا الأمر عزلة إيران، ويفاقم أزمتها الداخلية، ويدفع النظام الإيراني إلى الاعتماد اعتمادًا أكبرًا على التعاون مع الصين وروسيا[37].

الفرق بين السيناريوهين هو أن السياسة الخارجية الألمانية المتسقة، التي تمثل السيناريو الأول، تأخذ بعين الاعتبار تأثير إجراءاتها في الإيرانيين المستضعفين في كل تعاملاتها، وتؤدي دورها (المحدود) في تقوية المجتمع المدني. وفي السيناريو الثاني تردّ ألمانيا بعدوانية أكبر على التصعيد الإيراني، فيقع الشعب الإيراني ضحية في هذا الصراع (أي الخلاف بين ألمانيا وإيران)، الأمر الذي جعله يعاني أكثر من السابق. قد لا يكون عدم رغبة ألمانيا في اتخاذ رد فعل أكثر عدوانية ضد النظام الإيراني، الذي يقمع إيران بأكملها، بمثابة فشل للسياسة النسوية الألمانية، إلا أنه يعبّر بصورة عميقة عن أن السياسة الخارجية النسوية الألمانية بدأت للتوّ في ألمانيا، على الرغم من قدرتها من إحداث التحسينات على أدائها، لكن لا يمكن لومها على ماهية رد فعل ألمانيا تجاه إيران.

المراجع والمصادر

(1) UK Parliament, «Protests in Iran: Death of Mahsa Amini-House of Lords Library», (October 21, 2022(, accessed April 10 2023. https://bit.ly/3KM5mMT

(2) ZDF, «Navid Kermani: Kanzler Ergreift Mit Seinem Schweigen Partei», (October 30, 2022), accessed April 10 2023. https://bit.ly/40SB0hj

(3) Deutsche Welle, «Iran Summons German Ambassador over Interference,» (October 27, 2022), accessed April 10, 2023. http://bit.ly/3o12OSl

(4) Mittelhammer, Barbara, and Cornelius Adebahr, «Women, Life, Freedom: A German Feminist Foreign Policy towards Iran», Heinrich-Böll- Stiftung, (January 2, 2023), accessed April 10, 2023. http://bit.ly/41hlFqi

(5) Parkes, Roderick, Dana Schirwon, and Leonie Stamm, «Iran Is No Litmus Test for Germany's Feminist Foreign Policy», Internationale Politik Quarterly, (January 20, 2023), accessed April 10, 2023. http://bit.ly/3UuEW5K

(6) Ripsman, Norrin M., Jeffrey W. Taliaferro, and Steven E. Lobell, Neoclassical Realist Theory of International Politics, (New York, NY: Oxford University Press, 2016).

(7) Iran International, «'Old Dreams: ' German-Iran Relations Turn Sour», (October 28, 2022), accessed April 10, 2023. http://bit.ly/40TdnW8

(8) Faranak Khodnegah, Davoud Kiani , and Mahdi Javdani Moghaddam, «Iran in Germany Balancing Policy,» Studies of International Relations Journal, (Vol. 13, no. 3, November 21, 2020), pp. 47-72.

(9) Modern Diplomacy, «German Exports to Iran Increase 12.7%», (January 11, 2023), accessed April 10, 2023. https://bit.ly/3miH1Fd

(10) Arms Control Association, Timeline of Nuclear Diplomacy With Iran», (January 2023), accessed April 10, 2023. http://bit.ly/3Gx9C0h

(11) Middle East Monitor, «Germany Says It Sees No Reason to Resume Iran Nuclear Talks», (December 28, 2022), accessed April 10, 2023. http://bit.ly/3ZVnhVT

(12) This trend is underlined by the new EU strategy paper on strategic partnership with the Gulf (2022).

(13) Sebastian Sons, «A New Momentum: Recalibrating Germany's Foreign Policy toward the Gulf Monarchies», Middle East Institute, (January 20, 2023), accessed April 10, 2023. http://bit.ly/3Upgdj8.

(14) Auswärtigen Amts, «Feministische Außenpolitik Gestalten. Leitlinien des Auswärtigen Amts», (March 1, 2023), accessed April 10, 2023. https://bit.ly/3ZUv0mY

(15) Sozialdemokratische Partei Deutschlands (SPD), «Koalitionsvertrag Zwischen SPD, Bündnis 90/Die Grünen Und FDP», (November 24, 2021), accessed April 10, 2023. https://bit.ly/3Krpt1F

(16) Auswärtigen Amts, «Feministische Außenpolitik Gestalten. Leitlinien des Auswärtigen Amts», Ibid.

(17) German Federal Foreign Office, «Inclusion Rather than Exclusion: What Is Feminist Foreign Policy?» (May 3, 2022), accessed April 10, 2023. https://bit.ly/41fITgF

(18) Associated Press, «Protest against Iranian Regime Draws Thousands in Berlin», (October 22, 2022), accessed April 10, 2023. http://bit.ly/3MutEfC

(19) Iran International, «Iranian Rally in Strasbourg Calls on Europe to List IRGC as Terrorists», (January 16, 2023), accessed April 10, 2023. http://bit.ly/3mlYEnu

(20) The Guardian, «Germans 'Disgusted' by Iran Protest Crackdown, Says Chancellor», (November 12, 2022), accessed April 10, 2023. http://bit.ly/40W0TwH

(21) Anadolu Ajansı, «Germany Summons Iran's Ambassador over Execution of Ex-Top Iranian Politician», (January 16, 2023), accessed April 10, 2023. https://bit.ly/3UmmRXc

(22) Middle East Monitor, «Germany Says It Sees No Reason to Resume Iran Nuclear Talks», Ibid.

(23) Anadolu Ajansı, «Germany Summons Iran's Ambassador over Execution of Ex-Top Iranian Politician», Ibid.

(24) International Institute for Iranian Studies, «Germany Increases the Pressure on Iran», (March 6, 2023), accessed April 10, 2023. http://bit.ly/3ZZDqJQ

(25) Siebold, Sabine, and Ingrid Melander, «EU Imposes New Iran Sanctions, No Deal Yet on New Russia Package», Reuters, (December 12, 2022), accessed April 10, 2023. http://bit.ly/3Uqv0u4

(26) Iran International, «Germany Halts Guarantees for Business with Iran», Iran International, (December 24, 2022), accessed April 10, 2023. http://bit.ly/3KoMHFJ

(27) VOA, «Opposition Groups Rally in Paris Demanding EU List Iran's Guards as Terrorist Group», (February 12, 2023), accessed April 10, 2023. http://bit.ly/3GtxyBL

(28) Iran International, «EU Imposes New Sanctions on IRGC Short of Terrorist Designation», Iran International, January 23, 2023. Accessed April 10, 2023. http://bit.ly/3zN6Mka

(29) European Council, EU. «Timeline-Iran: Eu Restrictive Measures-Consilium», (2023), Accessed April 10, 2023. https://bit.ly/3nTwOzf

(30) Der Spiegel, «Iran: Lars Klingbeil (SPD) Fordert Aufnahme Iranischer Revolutionsgarde Auf EU-Terrorliste», (March 12, 2023), accessed April 10, 2023. http://bit.ly/41c9Bqs

(31) Grischek, Friederike, «Why Declaring the Iranian Revolutionary Guards a Terrorist Group Is a Trickier Business than One May Think», Verfassungs blog, (February 2, 2023), accessed April 10, 2023. ttp://bit.ly/40MehDH

(32) Iran International, «Europe Dissolves Instex Mechanism for Trade with Iran», (March 10, 2023). Accessed April 10, 2023. http://bit.ly/3Un5cPe

(33) Ruptly, «Germany: Bundestag Discusses Motion to Support Iranian Protest Movement», (October 13, 2022), accessed April 10, 2023. http://bit.ly/3miLqIf

(34) Parkes, Roderick, Dana Schirwon, and Leonie Stamm, «Iran Is No Litmus Test for Germany's Feminist Foreign Policy», Ibid.

(35) German Institute for Global and Area Studies, «Iran's Uprisings: A Feminist Foreign Policy Approach», (2022), accessed April 10, 2023. http://bit.ly/3MwG72u

(36) Mittelhammer, Barbara, and Cornelius Adebahr, «Women, Life, Freedom: A German Feminist Foreign Policy towards Iran», Ibid.

(37) Rasanah, «Germany Increases the Pressure on Iran», Ibid.